دية وكذا لا يرث قاتل اخطأ من الدية ويرث من
المال ويحجب في موضع يرث ولا يحجب في موضع لا يرث وقد
تقدم في الدماميني ذلك ان يترك الميت اما واخوين ٣
يحجبانها من الثلث ويرث من الدية الثلث لان القاتل
لا يرث من الدية فلا يحجبها وبقي من موانع الميراث
ثلاثة اشياء انتفاء السبب باللعان واستهام التقديم
والتاخير في الموت والاشكال اما في الوجود او في
الذكورية او فيهما جميعا قاله في الجواهر ثم بين
ان بين الارث والحجب ملازمة بقوله وكل من لا يرث
حال فلا يحجب وارثا الا في خمس مسايل ذكرناها
في الاصل والمطلقة ثلاثا في المرض المخوف الذي ترث
فيه الزوج على الموت ترث زوجها ان مات في مرضه
ذلك الذي طلقها فيه لنهيه عليه الصلاة والسلام
عن الخراج وارث وبه قضى عثمان رضي الله عنه
والعامل بنقيض مقصوده ولا يرثها هو لانها
اجنبية ببينونتها وبهذه المسئلة تكرر ذكرها
في النكاح وكذلك مثل الطلاق الثلاث في المرض هو
الطلاق فيه ان كان الطلاق طلقة واحدة رجعية
والحال انه قد مات من مرضه ذلك الذي طلقها فيه بعد

انقضا

انقضا العدة في انها ترثه لما مل بنقيض مقصوده
مقصوده ولم يرثها هو لانها بانت منه وقيدنا
برجعية احترازا عما لو ابانها فان حكمها حكم الثلاث
ترث مطلقا في العدة وخارجها ومفهوم مات الخ
انه لو صح من ذلك المرض ثم مرض ومات بعد ما خرجت
من العدة فانها لا ترثه ومفهوم بعد العدة لو مات
فيها لكان الحكم خلاف ذلك من انه يرثها كما ترثه
وان طلق الصحيح زوجته طلقة واحدة رجعية
فانها يتوارثان ما كانت اي مدة دوامها في العدة
وكذا احكام بقية احكام الزوجية ثابتة بينهما من
لزوم الطلاق والظهار والنفقة وغير ذلك فان انقضت
العدة من الطلاق المذكور فلا ميراث بينهما بعدها
وقوله ومن تزوج امراة في مرضه لم ترثه ولا يرثها
تكرار مع ما ذكره في النكاح ثم انتقل يتكلم على ميراث
الجد اذا اجتمع اولاد او اخوة بعضهم مع بعض فقال
ويرث الجد الا في للام السدس فقط لما في الموطا انه
صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس وكذلك الجدة
الا في للاب يرث السدس قياسا على الا في للام فان
اجتمعتا فالسدس بينهما نصفان لان تكون